

الخميس ١٣ / أيار ٢٠١٠

## إلى السيد رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس الحكومة الفلسطينية السيد سلام فياض

لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود.

### ((المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان))

يقع على عاتق كل دولة مسؤولية وواجب رئيسان في حماية وتعزيز وأعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية بعدة طرق منها اتخاذ ما قد يلزم من خطوات لتهيئة جميع الأوضاع اللازمة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها من الميادين، فضلا من إتاحة الضمانات القانونية المطلوبة لتمكين جميع الأشخاص الخاضعين لولايتها، بمفردهم وبالإشتراك مع غيرهم. من التمتع فعلا بجميع هذه الحقوق والحريات

### ((المادة الثانية من إعلان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان))

## بيان صحفي مشترك

— قالت مجموعة من منظمات حقوق الإنسان ومن الشخصيات الحقوقية والإعلامية والمثقفين في بيان علني صدر اليوم أن الممارسات التي خضع لها المدافع عن حقوق الإنسان السيد مهند صلاحات غير قانونية وتعتبر إنتهاك فادح بحق المدافع صلاحات، حيث أنه تعرض للتوقيف والإساءة لثلاث مرات، وأولها في الثامن والعشرين من آذار/ مارس ٢٠١٠ حتى الحادي عشر من نيسان/ أبريل ٢٠١٠؛ من قبل ضباط في جهاز الاستخبارات الفلسطيني بمدينة أريحا.

و مهند صلاحات ممثل الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان (راصد) في الأردن. و راصد جمعية فلسطينية لحقوق الإنسان، تتخذ من لبنان مقراً لها.

فيوم الثامن والعشرين من آذار/ مارس ٢٠١٠، في حوالي الساعة العاشرة مساءً، اعتُقل مهند صلاحات عند وصوله إلى معبر الكرامة، بينما كان يغادر الأردن إلى الضفة الغربية لزيارة عائلته. وتم نقله في مركبة مصقحة إلى مقر التحقيقات المركزية التابع لجهاز المخابرات الفلسطينية في مدينة أريحا، و لم يُطلق سراحه إلا يوم الحادي عشر من نيسان/ أبريل ٢٠١٠، في الساعة الحادية عشرة مساءً.

وخضع مهند صلاحات طوال أيام لساعاتٍ من الاستجواب الذي تناوب عليه أربعة ضباط. و احتُجز انفرادياً، و لم يُسمح له بالاتصال بالموقوفين الآخرين، كما صودرت جميع متعلقاته، بما في ذلك جهاز الحاسوب المحمول العائد إليه وتمت إتلاف مواد مصورة كانت بحوزته كان قد صورها لفلم وثائقي كان يعمل عليه..

وعمد الضباط إلى تهديده مراراً، و أجبروه على فتح حساب بريده الإلكتروني. و كان الاستجواب يتم بين الحادية عشرة و النصف مساءً و الخامسة فجراً، و دُكر أنّ ظروف السجن كانت بالغة السوء. و لم يُسمح لأي شخص بزيارته أثناء التوقيف. و وُجّهت إلى مهند صلاحات اتهاماتٍ بالعمل لصالح دول عربية أخرى كسوريا و قطر والإمارات والأردن، و بتنظيم حملاتٍ تناهض تمويل المؤسسات الفلسطينية وهي طبعا تهم غير قانونية ولا تستند إلى دليل.

وفي التاسع عشر من شهر نيسان الماضي أقدم جهاز المخابرات على احتجاز مهند صلاحات لمدة ستة ساعات على معبر الكرامة أثناء محاولته السفر إلى الأردن وتم إبلاغه بقرار منعه من السفر الصادر عن المخابرات الفلسطينية، وهو ما اعتبر مخالفة قانونية للقانون الفلسطيني الذي يفترض أن يصدر قرارات منع السفر من النائب العام أو جهة قضائية وليس جهة أمنية.

ووبعد ذلك طلب إلى مهند صلاحات بعد الإفراج عنه مراجعة مقر المخابرات الفلسطينية في يوم الواحد من أيار ٢٠١٠، و هُددَ بأنّه إن لم يفعل، سيعرض نفسه للاعتقال مجدداً، كما وتم منعه من مغادرة الضفة الغربية .

وعند قيامه بالمراجعة المطلوبة في ١ أيار ٢٠١٠ قام عناصر المخابرات الفلسطينية في مقر نابلس بخطف وإعتقال مهند صلاحات للمرة الثالثة وتم نقله إلى مكان مجهول بمعزل عن العالم الخارجي وبقي مختطفاً لمدة عشرة أيام لديهم دون سند قانوني ولم تسند إليه أي تهمة.

وفي الخامس من أيار ٢٠١٠ صرحت الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان (راصد) بأن أخباراً وردتها من أحد الأشخاص المقربين من جهاز المخابرات الفلسطينية في إتصال هاتفي لمقر لبنان حيث أن صلاحات قد يتعرض للتعذيب على يد جهاز المخابرات الفلسطينية في الضفة الغربية بقصد انتزاع اعترافات مصورة تملى عليه من قبل عناصر المخابرات ، وقد قالت (راصد) أن ضابط رفيع المستوى في جهاز المخابرات متورط في خطف صلاحات وإرغامه بالقوة على الإدلاء بتصريحات خطيرة لتبرير عملية خطفه، كونه نقل سرياً إلى معتقل سجن جنيد في نابلس ولم يعرف أي خبر عن مصيره .

وأضافت الجمعية أن التعذيب بدأ مع صلاحات بعد التصريح الذي أدلى به السيد عبدالعزيز طارقي "رئيس مجلس الإدارة" والذي توعد بملاحقة عناصر وضباط كبار من جهاز المخابرات أمام محاكم أوروبية وذلك حسب المصدر الذي إتصل بـ (راصد).

كما وأكدت (راصد) على أن إعتقال صلاحات جاء على خلفية عن مقالات أنتقد بها السلطة والانقسام الفلسطيني وكونه الذي توكل له مهام رصد إنتهاكات حقوق الإنسان في الضفة الغربية وإرسال التقارير لـ (راصد) .

وفي يوم الاثنين ١٠/٥/٢٠١٠ تم الإفراج عن مهند صلاحات صباحاً بصورة مفاجئة دون إبراز أي تبرير لاعتقاله وهذا ما يؤكد على أن إعتقاله غير قانوني وغير شرعي ولم يصدر عن أي مسؤول فلسطيني في الأجهزة الأمنية أي تصريح أو بيان ليرد على تساؤلات (راصد) وسائر الجمعيات التي أطلقت بيانات ورسائل مفتوحة تطالب بالإفراج عن صلاحات.

كما أن منع السفر عن مهند صلاحات مازال موجود بعد الإفراج عنه وهذا ما يثير مخاوفنا من إعادة خطفه إعتقاله أو تصفيته جسدياً حسب العرف المتبعة في الدوائر المخابراتية في الأراضي الفلسطينية.

تعتقد المؤسسات والمنظمات والشخصيات الموقعة على هذا البيان أن ما لاقاه المدافع عن حقوق الإنسان السيد مهند صلاحات من التوقيف و إساءة المعاملة وربما أنه قد تعرض للتعذيب، إنما هو نتيجة لعمله المشروع و السلمي في الدفاع عن حقوق الإنسان. ويعرب الموقعون عن قلقهم حيال سلامة مهند صلاحات الجسدية و العقلية والنفسية أثناء فترة إقامته بفلسطين ومنعه من مغادرتها بقرار من المخابرات وتكرار اعتقاله لاحقاً.

## **ولذلك فإننا نحن جميعاً نطالب بالتالي :**

١. يجب على رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس الحكومة التدخل الفوري لانتهاء قضية وضمان سلامته وأمنه الشخصي وعدم التعرض له بعد الإفراج عنه ووضع حد لهذا الجهاز والإفراج عن كافة الفلسطينيين المعتقلين بطريقة سرية وغير سرية في السجون السياسية الفلسطينية.
٢. ينبغي على الحكومة الفلسطينية التحرك للقيام بتحقيقات حيادية وعاجلة في قضية صلاحات وتقديم كافة المتورطين في التجاوزات التي ارتكبتها عناصر وضباط المخابرات الفلسطينية للعدالة والمحاسبة القانونية ، وتشكيل لجنة تحقيق تبحث بالأسباب والدوافع الحقيقة التي أدعت لاعتقال مهند صلاحات والعبث وتخريب المواد المتعلقة بعمله، كما وتقديم الضباط المتورطين بعملية تعذيبه إلى القضاء، وكذلك التحقيق في التهديدات التي صدرت من ضباط مخابرات فلسطينية عبر الهاتف وعبر رسائل إلى جمعية راصد لحقوق الإنسان وإلى الجمعيات والمنظمات الإنسانية لمنعها من أداء دورها في رصد الإنتهاكات بحق الإنسان الفلسطيني.
٣. يجب على رئيس السلطة ورئيس الحكومة الفلسطينية ضمان سلامة وأمن كافة المدافعين عن حقوق الإنسان في الضفة الغربية وحمايتهم من الإعتقال أو الأعمال الغير قانونية التي تمارس بحقهم.

## **المنظمات والمؤسسات الموقعة :**

الاسم

١. الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان (راصد) لبنان- فلسطين
٢. المركز العربي الأوروبي لحقوق الإنسان والقانون الدولي/ النرويج

٣. المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية
٤. مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"
٥. الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان
٦. مؤسسة الشموس الإعلامية . العراق
٧. مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع. القدس.
٨. جمعية حقوق الإنسان أولاً بالسعودية
٩. جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان
١٠. مركز البحرين لحقوق الإنسان
١١. مؤسسة الكرامة – جنيف
١٢. المركز السوري للإعلام و حرية التعبير
١٣. جريدة الفجر نيوز
١٤. وكالة أنباء عرب نيوز الإخبارية
١٥. المركز اللبناني للأبحاث والاستشارات. لبنان
١٦. الرابطة السورية للدفاع عن حقوق الإنسان في سورية
١٧. المرصد السوري لحقوق الإنسان
١٨. المنظمة العربية للإصلاح الجنائي في سورية
١٩. المركز السوري لمساعدة السجناء
٢٠. الجبهة الوطنية العراقية. العراق – بغداد
٢١. جمعية المرأة النواة. العراق – بغداد
٢٢. منظمة الأحرار العراقية. العراق. بغداد
٢٣. المركز اليمني لحقوق الإنسان
٢٤. لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية
٢٥. الاتحاد المصري لمنظمات حقوق الإنسان الشابة ( شبكة المنظمات الشابة )
٢٦. المركز التكنولوجي لحقوق الإنسان . جمهورية مصر
٢٧. جمعية مجتمعنا للتنمية وحقوق الإنسان . جمهورية مصر
٢٨. مركز الميزان لحقوق الإنسان . فلسطين
٢٩. شبكة الأردن العربي الإخبارية
٣٠. مركز القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. اليمن
٣١. الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان
٣٢. المركز المصري لحقوق الإنسان
٣٣. اللجنة السورية للدفاع عن الصحفيين
٣٤. مركز العالم العربي للتنمية الديمقراطية وحقوق الإنسان - لندن
٣٥. مركز صوت القانون - الأردن
٣٦. مركز حماية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان – جمهورية مصر.
٣٧. النقابة الوطنية للصحافة الإلكترونية المغربية

### الشخصيات الموقعة :

١. السيد أيهان جاف . حقوقي . النرويج
٢. الدكتور عمار القربي . حقوقي . سورية
٣. الدكتور السيد أبو الخير . خبير قانوني . جمهورية مصر

- ٤ . المحامي نعمه جمعة . خبير قانون وحقوقى. لبنان
- ٥ . شريف إسماعيل. صحافي . مصر
- ٦ . عبد العزيز محمد طارقجي . حقوقى. لبنان
- ٧ . أريج عبد الخالق . أكاديمية . الأردن
- ٨ . الدكتور محمد ناصر. حقوقى . سورية
- ٩ . نادية أبو زاهر . حقوقية . فلسطين
- ١٠ . جمال عبد السلام ريان . حقوقى. هولندا
- ١١ . الدكتور صاحب الحكيم . مقرر حقوق الإنسان في العراق . لندن
- ١٢ . جاد الله صفا . كاتب وباحث . البرازيل
- ١٣ . هاني البرغوثي . كاتب . كندا
- ١٤ . معاذ بركات الزعتري . ناشط حقوقى وباحث في شؤون القدس.
- ١٥ . إبراهيم المقيطيب . حقوقى. السعودية
- ١٦ . الدكتور إبراهيم ابو شقرا . حقوقى. لبنان
- ١٧ . محمد المسقطي . حقوقى . البحرين
- ١٨ . مازن درويش - صحفي - سورية
- ١٩ . عبد الكريم ربحاوي . حقوقى. سورية
- ٢٠ . منذر أرشيد. لواء متقاعد . السلطة الفلسطينية
- ٢١ . الحبيب لعماري . إعلامي وصحافي
- ٢٢ . نزار نيوف . محرر صحفي
- ٢٣ . ناديا قصار - ديج ، محررة صحفية
- ٢٤ . يوسف عبد الله ، محرر صحفي
- ٢٥ . أيلي نعمه ، محرر صحفي
- ٢٦ . ألين بوجوا ، محررة صحفية
- ٢٧ . ليا أبراموفيتش ، محررة صحفية
- ٢٨ . نادرة مطر ، محررة صحفية
- ٢٩ . جيار سينيه ، محررة صحفية
- ٣٠ . رشيد شاهين- كاتب وصحفي- فلسطين
- ٣١ . جواد المغربي . مدير النشر لجريدة عرب السويد
- ٣٢ . عبد الهادي صلاحات . مهندس فلسطين
- ٣٣ . محمد بني هاني. مخرج مسرحي. الأردن
- ٣٤ . محمود عثمان إقنيبي. صحفي. الخليل- فلسطين
- ٣٥ . هيام عوض . صحافية . الأردن
- ٣٦ . زهير أندراوس. كاتب صحافي. فلسطين- مناطق الـ٨٤
- ٣٧ . شاكر الجوهرى. رئيس تحرير المستقبل العربي. الأردن
- ٣٨ . حسان القطب . حقوقى . لبنان
- ٣٩ . أحمد غازي الطحش . مركز الزيتونة
- ٤٠ . عاطف الكيلاني . رئيس تحرير شبكة الأردن العربي الإخبارية الإلكترونية
- ٤١ . يوسف فضل- مستشار إداري. فلسطين
- ٤٢ . صالح محمود السلیمان . أكاديمي . روسيا
- ٤٣ . الدكتور هشام البستاني - كاتب وقاص - الأردن
- ٤٤ . عبد الكريم ربحاوي. حقوقى. سورية
- ٤٥ . خليل معتوق. حقوقى . سورية
- ٤٦ . الدكتور محمد الموسوي . أكاديمي وناشط حقوقى- العراق
- ٤٧ . السيد علي الموسوي ناشط حقوقى- العراق
- ٤٨ . إنعام عبد الرزاق سلمان. ناشطة حقوقى. العراق
- ٤٩ . إسماعيل المتوكل . حقوقى . اليمن
- ٥٠ . دانيال سعود- ناشط حقوقى - سورية
- ٥١ . محمد علي ، حقوقى، جمهورية مصر

٥٢. الدكتور عمر رجال . حقوقي . فلسطين
٥٣. فواز قادري . شاعر سوري . ألمانيا
٥٤. عبير خميس . ناشطة حقوقية . جمهورية مصر
٥٥. محمد الشمري من جريدة أوان الكويتية
٥٦. حسين عبد الرحمن حماد . حقوقي . فلسطين
٥٧. بشار حمدان / مخرج أفلام وثائقية / الأردن
٥٨. إيمان البيوك. محامية وناشطة حقوقية . فلسطين
٥٩. عارف المقرمي. ناشط حقوقي. اليمن
٦٠. بوجمعة غشير . حقوقي وقانوني. الجزائر
٦١. صفوت جرجس . حقوقي. جمهورية مصر
٦٢. الدكتورة مريم سلامة . ناشطة حقوقية . دبي/الإمارات العربية المتحدة
٦٣. حازم الشمير . حقوقي . العراق
٦٤. الدكتور مراد صلاحات . روسيا
٦٥. الدكتورة إصلاح جاد . حقوقية . فلسطين
٦٦. الدكتورة ياسمين جابر . كندا
٦٧. حسن برهون . حقوقي وصحافي . المغرب
٦٨. محمد أبو كريم . صحفي فلسطيني. دمشق سوريا
٦٩. عفاف خلف / كاتبة فلسطينية